

وثيقة معلومات المشروع
تمويل إضافي

اسم المشروع	التمويل الإضافي لمشروع بناء قدرات قطاع المياه
اسم المشروع الأم	مشروع بناء قدرات قطاع المياه في قطاع غزة
المنطقة	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
البلد	الضفة الغربية وقطاع غزة
القطاعات	المياه، والصرف الصحي، والحماية من الفيضانات عامة (100%)
المواضيع	إدارة الموارد المائية (20%)؛ والخدمات العمرانية الإسكانية للفقراء (20%)؛ وحوكمة البلديات وبناء المؤسسات (20%)؛ والخدمات والبنى التحتية الريفية (20%)؛
أداة الإقراض	تمويل المشاريع الاستثمارية
مُعرف المشروع	P153899
مُعرف المشروع الأم	P117443
الجهات المُقترضة	مُنظمة التحرير الفلسطينية لصالح السلطة الفلسطينية
الوكالة المُنفذة	سلطة المياه ومجلس تنظيم قطاع المياه
الفئة البيئية	الفئة (ت) - لا يتطلب تقييماً
تاريخ إعداد/تحديث وثيقة معلومات المشروع	13 آذار، 2015
التاريخ المُقدر لإقرار مجلس الإدارة	20 أيار، 2015
قرار مذكرة الشروع بالمشروع	صرحت المُراجعة بالمضي قدماً بالإعداد

أولاً: سياق المشروع

السياق القطري

1. لقد كان للصراع الأخير الذي دار في غزة ما بين الثامن من يوليو تموز والسادس والعشرين من أغسطس آب عام 2014 آثار مدمرة. فقد أفادت إحصائيات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بأنه من بين سكان قطاع غزة بلغ عدد القتلى 2131 والجرحى حوالي 11 ألفاً والمهجريين حوالي 28% أثناء ذلك الصراع. وكانت قبل هذه الحرب قد تشكلت حكومة توافق بقيادة الرئيس عباس في مايو أيار عام 2014، وكانت حكومة تكنوقراط لا ينتمي وزراؤها لأي طرف سياسي ولكنها تحظى بدعم واسع من جميع الأطراف الفلسطينية. وكان معدل النمو بدأ بالانخفاض منذ عام 2012 إلى أن وصل إلى حوالي 2% في عام 2013 نظراً لتدهور المعونات الخارجية. وكذلك أضر إغلاق الأنفاق غير المشروعة مع مصر - والتي كانت تمثل القناة التجارية الرئيسية للواردات والصادرات - بقطاع غزة على وجه الخصوص، وبدأ الركود في اقتصادي الضفة وغزة في عام 2014. وتشير التقديرات الأولية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن النمو في الربع الأول من عام 2014 ارتفع بنسبة

1% (0.5% في الضفة الغربية، و4% في قطاع غزة).

2. هنالك قيود مشددة على الواردات والصادرات وعلى حركة الأفراد في غزة على وجه الخصوص، وهذا التشديد قائم على جميع أشكال حرية الأفراد والبضائع إلى داخل غزة وخارجها منذ يونيو حزيران عام 2007. ثم خُفّف عام 2010 لتسهيل دخول المواد الإنشائية، ولكن الصادرات من غزة لا تزال محظورة ولا بد من تخصيصها لبلد ثالث (باستثناء إسرائيل والضفة الغربية اللتين كانتا تستهلكان 85% من صادرات غزة). وأدى هذا التراجع الاقتصادي إلى زيادة البطالة، فبلغت 26% في أواسط عام 2014، بنسبة 16% في الضفة الغربية والنسبة المفزعة 45% في غزة، وكان للنساء والشباب على وجه الخصوص معدلات مرتفعة من البطالة بنسبة 40% لكل منهما. وبلغت نسبة القوى العاملة في القطاع العام 23%، وهي نسبة مرتفعة غير مألوفة تعكس فتور النشاط في القطاع الخاص. وتبيّن أيضاً بأن ربع الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر الوطني القائم على حزمة الحاجات الأساسية من السلع، وبلغت معدلات الفقر في غزة ضعفي مثيلاتها في الضفة الغربية.

3. لم تُقيّم بعد الآثار الاقتصادية للصراع تقييماً كاملاً، ولكنها حتماً شديدة. حسب التقديرات الأولية، تقدّر الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي الوطني بالمقارنة مع توقعات ما قبل الصراع بما يزيد على 650 مليون دولار، في ظل توقف النشاط الاقتصادي في غزة لما يقارب الشهرين.

السياق القطاعي والمؤسسي

4. تشكل المياه قضية رئيسية في التنمية الاقتصادية والحاجات الإنسانية في الضفة الغربية وغزة. وترتبط كميات المياه والحقوق المائية الفلسطينية باتفاقية أوسلو المتوقعة ومفاوضات الحل النهائي المُربكة. واضطرت القيود التي ترافق الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وتقدم اتفاقية أوسلو الثانية المؤقتة لعام 1995 حول المياه الفلسطينيين للتأقلم مع أحد أدنى مستويات المياه ضمن وفرة الموارد للفرد الواحد حسب **التقييم الغذائي الأدنى**. ففي الضفة الغربية تخضع تنمية الموارد والبنى التحتية المائية لحق الرفض الإسرائيلي بموجب اللجنة المائية المشتركة. وأما في غزة فإن الحصار الأمني يعيق التنمية المائية، فهذه القيود بالإضافة إلى ضعف المؤسسات الفلسطينية والمشغلين والنمو السكاني السريع تطيل أمد العجز والاختلالات التشغيلية لإمدادات المياه والبنى التحتية للنظافة وخدماتها. ويترتب على هذه العوامل اعتماد كبير على نقل المياه بالشاحنات والتحلية المؤقتة وإمدادات المياه غير الصالحة للشرب، مع زيادة الاعتماد على شركة ميكوروت الإسرائيلية المزودة بالمياه بكميات كبيرة. ويتبين الأثر الأكبر لهذا الوضع على غزة في المنطقة ج وعلى الفقراء. ويسهم الافتقار إلى معالجة المياه العادمة في تلوث واسع في طبقات المياه الجوفية. ولا يزال التخطيط والتنظيم للموارد المائية ضعيفاً جداً وإمكانيات قطاع الري متواضعة بشكل عام.

5. لا يزال قطاع المياه في الضفة الغربية وغزة يعاني من تحديات فنية ومؤسسية، منها ما يلي: أ) الافتقار إلى الإدارة السيادية على الموارد المائية في الضفة وغزة وتنمية البنية التحتية المائية، مما يؤدي إلى صعوبة شديدة في الوصول إلى الموارد المائية واستمرار التخطيط الاضطراري العشوائي - بخلاف التخطيط الاستراتيجي - والارتباك والتأخير في التفويض والتنفيذ لمشاريع البنى التحتية، ب) العجز والاختلالات الكبرى في البنى التحتية لإمدادات المياه والنظافة، إلى جانب طرق غير كافية وغير موثوقة للحصول على مياه الشرب، ولا سيما في غزة والمنطقة ج من الضفة الغربية، والافتقار إلى معالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها، والتوزيع غير العادل في عمليات الإمداد بالمياه والنظافة وأدائها واستمراريتها، والنمو المقيد للزراعة المروية، ج) الانهيار المرتقب في غزة في مجالي البيئة والصحة العامة، إذ أن 90% من الموارد المائية غير صالحة للشرب لسكان غزة البالغ عددهم 1.7 مليون نسمة، نظراً لتسربات المياه المالحة وترشحات مياه الصرف غير المعالجة، د) مشاكل الحاكمية والقدرات في قطاع المياه الفلسطيني، بما في ذلك سلطة المياه الفلسطينية ومؤسسات تزويد الخدمات البلدية، فهو بحاجة إلى إصلاح مؤسسي نحو أدوار أوضح ومحاسبة وإعادة تنظيم وبناء للقدرات.

6. لقد وضعت سلطة المياه الفلسطينية استراتيجية إصلاحية، تلاها إقرار مجلس الوزراء في السلطة الفلسطينية لما أطلق عليها "خطة عمل الإصلاح"، التي تفصّل في مخطط وآليات التنفيذ لبرنامج الإصلاح المؤسسي والتشريعي في قطاع المياه. وتقوم السلطة التصميم والتنسيق والتنفيذ في هذا البرنامج بإشراف من اللجنة التوجيهية التابعة لمجلس الوزراء. وكان من نتائج الإصلاح حتى هذه اللحظة إصدار قانون المياه الجديد، الذي ينص على أدوار ومسؤوليات مختلف المؤسسات سواء على مستوى السياسات والتخطيط من جانب سلطة المياه الفلسطينية، أو على مستوى التنظيم والرقابة من جانب مجلس تنظيم قطاع

المياه الذي أنشئ حديثاً، أو على المستوى الوطني لتزويد المياه بكميات كبيرة من جانب شركة مياه وطنية عامة، أو على مستوى توصيل الخدمات لمستخدمي المياه من جانب المؤسسات البلدية أو المؤسسات المزودة للمياه بكميات كبيرة أو كليهما.

7. إلى جانب أهداف قانون المياه وهدف السلطة الفلسطينية في تسريع إنشاء إدارة قوية للدولة الفلسطينية، فإن الإصلاح في قطاع المياه يسعى إلى تحقيق استقرار مائي وموارد مستدامة متكاملة تتألف مما يلي: أ) بناء قدرات واستدامة للمؤسسات في ظل أمثل الأطر القانونية، ب) تسريع وتيرة تنمية البنية التحتية قائمة على استراتيجيات أمنية مائية فلسطينية محدثة، ج) تنظيم تزويد الخدمات للوصول إلى نوعية وفعالية وتوفير محسن، د) تحقيق وتحسين توصيل مستدام لخدمات المياه من خلال المنشآت العاملة في مجال المياه.

8. ينوي البنك الدولي الاستمرار في الأمن المائي المعزز للشعب الفلسطيني من خلال تنفيذ قانون المياه بتوجه برامجي يشتمل على تمويل بناء القدرات والبنية التحتية إلى جانب العناصر الرئيسية من إصلاح قطاع المياه. وتتكمّل هذه الاستراتيجية مع خطط الإصلاح في البلديات وتزويد الطاقة نحو توجه ثابت لدعم توصيل شامل ومستدام للخدمات والعمل مع البلديات والسلطات المحلية الأخرى حسبما يقتضي الحال. ويعنى التوجه البرامجي بالعناصر الرئيسية في إصلاح قطاع المياه: أ) على المستوى الوطني عن طريق بناء القدرات في سلطة المياه الفلسطينية ومجلس تنظيم قطاع المياه عن طريق مشروع بناء القدرات في قطاع المياه والتمويل الإضافي المقترح، والعمل مع سلطة المياه الفلسطينية وغيرها من الشركاء لإعداد التمويل لإمدادات المياه بكميات كبيرة إلى غزة، ب) على مستوى تقديم الخدمات الإقليمية عن طريق المشروع الطارئ لمعالجة مياه الصرف الصحي في شمال غزة ومشروع إدارة المياه العادمة الإقليمية في الخليل، ج) على مستوى تقديم الخدمات البلدية عن طريق مشروع تحسين إمدادات المياه والنظافة في غزة، ومشروع تحسين غربي مدينة بيت لحم. وسوف يتواصل التمويل الإضافي لدعم البناء المؤسسي على المستوى الوطني.

9. لقد قاد البنك الدولي الدعم لإصلاح قطاع المياه عبر مشروع بناء القدرات في قطاع المياه، والذي أقره المجلس في 2011/3/3 وبدأ العمل به في 2011/8/1. وهدف تنمية المشروع هو تعزيز القدرات في سلطة المياه الفلسطينية لتكون ذات فاعلية أكبر في التخطيط والرقابة والتنظيم في تنمية قطاع المياه في الضفة الغربية وغزة.

أثناء فترة الإعداد لمشروع بناء القدرات في قطاع المياه عام 2011، أجملت خطة التمويل مصادر المخصصات كما يلي: أ) 3 مليون دولار من صندوق ائتمان غزة والضفة الغربية، ب) التمويل المشترك من الوكالة السويدية للتنمية والتعاون الدولي (عن طريق إنشاء صندوق ائتمان حر) بقيمة (1.6 مليون دولار)، ج) التمويل الموازي من الوكالة الفرنسية للتنمية (بما يعادل 1.4 مليون دولار) تُمنح لسلطة المياه الفلسطينية. وقد وقع البنك خطة المنحة بقيمة 3 مليون دولار، وقدمت الوكالة الفرنسية بطريقة ثنائية مليون يورو (أي ما يعادل 1.4 مليون دولار). أما الوكالة السويدية فقررت بدلا من ذلك صندوق ائتمان متعدد المانحين برامجي للبنية التحتية في الضفة الغربية وغزة، ووجهت الفريق نحو تمويل المساهمة المنصوص عليها في وثيقة تقدير المشروع من صندوق الائتمان متعدد المانحين الجديد. وأدى التنافس في الطلبات من مشاريع البنى التحتية الأخرى إلى نقص بلغ 600 ألف دولار في المخصصات لمشروع بناء القدرات في قطاع المياه. وابتداء من مارس آذار عام 2015 يحتاج المشروع لإعادة هيكلة لتقليل التمويل ومعطيات المكونات الأصلية، فضلا عن إعادة هيكلة لإضافة مخصصات (وأنشطة ذات علاقة) من صندوق الائتمان متعدد المانحين والمؤسسة الألمانية للتعاون التقني من خلال التمويل الموازي. ويبلغ هذا التمويل الإضافي 2.3 مليون دولار (2 مليون من صندوق الائتمان متعدد المانحين و300 ألف من المؤسسة الألمانية للتعاون التقني) وهو مبيّن حسب الأنشطة في الجدول أدناه.

العلاقة مع استراتيجية المساعدة القطرية/استراتيجية الشراكة القطرية/إطار الشراكة القطرية

11. إن التمويل الإضافي المقترح يتلاءم جدا مع استراتيجية البنك المؤقتة للضفة الغربية وغزة للسنتين الماليتين 2015-2016، فهو أقرب إلى الركن الأول من استراتيجية البنك الدولي للمعونات لتعزيز المؤسسات لدولة مستقبلية تضمن توصيل الخدمات إلى المواطنين. فدم البنك الدولي لتحقيق أهداف قانون المياه هو من صلب خطة إصلاح توصيل الخدمات، وهو جزء من التوجه متعدد القطاعات والذي يركز على ما يلي: أ) تقديم دعم السياسات والتنظيم، ب) تعزيز المؤسسات المحلية وعلى المستوى الأوسط، ج) استثمارات في البنية التحتية تهدف إلى تحسين أداء توصيل الخدمات والاستدامة المالية. ويشتمل ذلك على الحد من تشتت موزعي الخدمات من خلال التوحيد (للمنشآت الإقليمية) وزيادة التركيز على المخرجات والتوفير في الخدمات (النتج) ودعم بناء البيئة التمكينية (هيكلة حاكمية القطاع). وهذا التوجه البرامجي في قطاع المياه من خلال البناء المؤسسي عن طريق (مشروع بناء القدرات في قطاع المياه) على المستوى الوطني (سلطة المياه الفلسطينية ومجلس تنظيم قطاع المياه) والمستوى المحلي/الإقليمي (المنشآت) وتمويل الاستثمار الرأسمالي لتلبية حاجات البنية التحتية (الاستثمارات

الكبيرة والصغيرة، أي إمدادات المياه والمياه العادمة وإعادة الاستخدام) يكمل العمليات المتواصلة المخطط لها في قطاع الطاقة والبلديات في حل قضايا مشابهة تتعلق بقطاعات منفردة أو متعددة.

12. في هذا السياق، يساعد التمويل الإضافي جهود السلطة الفلسطينية لإتمام الإصلاح في قطاع المياه عن طريق ما يلي: (أ) تعزيز سلطة المياه الفلسطينية بوصفها الهيئة المسؤولة عن التخطيط ووضع السياسات وقائدة عملية الإصلاح في قطاع المياه، (ب) دعم إنشاء مؤسسة حديثة لتنظيم القطاع قادرة على الرقابة والتنظيم لتزويد المياه والمياه العادمة. فإذا وضعت خطط وسياسات واستراتيجيات وتعليمات وتوجيهات ومواصفات فاعلة، ومن ثم كان هنالك تنفيذ للإصلاح في قطاع المياه، فإن هذا كله سيؤدي إلى تحسين توصيل الخدمات الأساسية المتعلقة بالمياه والمياه العادمة، وبالتالي تلبية الحاجات الإنسانية ومساعدة النمو الاقتصادي العام. ومن الضروري دعم جهود السلطة الفلسطينية في إيجاد بيئة لنمو يهود القطاع الخاص (أي أن تحسين هيكلية قطاع المياه والمياه العادمة ومؤسساته وأدائه وبنيته التحتية سيؤدي إلى تشجيع استثمار القطاع الخاص في القطاعات الزراعية والصناعية وغيرها، مما يحدث فرص عمل وبالتالي يصب في صالح المجتمع)، فالقطاع الخاص يمثل الركن الثاني من الاستراتيجية المؤقتة. وسوف يستمر التمويل الإضافي المقترح بذاته في المساهمة في تحقيق هدف البنك في العالم بالقضاء على الفقر وتعزيز الازدهار المشترك.

ثانياً: أهداف تنمية المشروع

أهداف التنمية المقترحة

13. إن هدف تنمية المشروع ذاته (أن تكون ذات فاعلية أكبر في التخطيط والرقابة والتنظيم في تنمية قطاع المياه في الضفة الغربية وغزة) للمشروع العام يبقى صالحاً للتمويل الإضافي، وعليه فإنه لا بد من موافقة نائب الرئيس الإقليمي. ومن المتوقع أن يسهم المشروع في الأهداف الشاملة لمبادرة إصلاح قطاع المياه كما نصت عليه السلطة الفلسطينية بإنشاء مؤسسات قوية وقادرة ومستدامة ضمن إطار قانوني يضع تعريفات واضحة لتوزيع الأدوار والمسؤوليات والتواصل (العلاقة) فيما بينها. وسوف يتيح التمويل الإضافي ما يلي: (أ) تعزيز قدرة سلطة المياه الفلسطينية على صياغة سياسات القطاع واستراتيجياته، (ب) استكمال الإصلاحات في قطاع المياه بإنشاء مجلس تنظيم قطاع المياه وتعزيز قدراته على ممارسة دوره التنظيمي المنصوص عليه في قانون المياه.

النتائج الرئيسية

14. سيستعرض إطار النتائج ليشمل المؤشرات ذات العلاقة بإنشاء مجلس تنظيم قطاع المياه من حيث وظائف الرقابة والتنظيم لمزودي خدمات المياه والمياه العادمة. وسوف يستمر أيضاً في استخلاص النتائج في ظل المشروع الأصلي المتعلق بتنمية القطاع في ظل مسؤولية سلطة المياه الفلسطينية.

ومن المفترض أن تكون النتائج الرئيسية في ظل التمويل الإضافي كما يلي:

1. إتمام إنشاء مجلس تنظيم قطاع المياه (تأسيسه فيزيائياً ومؤسسياً، بما في ذلك وضع الرؤية والرسالة وتوظيف الطاقم الرئيسي ووضع الإجراءات النافذة)
2. إتمام خطة التنمية الاستراتيجية والخطة التجارية وإقرارهما وتنفيذهما
3. استعراض التعليمات الفنية والإرشادات والمعايير والأنظمة وتحديثها وتطويرها.

في ظل التطوير الإصلاحي في سلطة المياه الفلسطينية:

1. توضع خطة التطوير الاستراتيجية لسلطة المياه الفلسطينية وتقرّ وتنفذ.
2. يحدث الهيكل التنظيمي ويعاد توزيع الطاقم بناء على ذلك ويتلقى التدريب.
3. توضع وتقرّ سياسات القطاع واستراتيجياته.

ثالثاً: وصف المشروع

15. تكون الأنشطة الإضافية الرئيسية بموجب التمويل الإضافي كما يلي:

1. الدعم الإرشادي والمساعدة الفنية وبناء القدرات لسلطة المياه الفلسطينية. تهدف المهمة الرئيسية بموجب هذا المكوّن إلى دعم السلطة في تنفيذ واستكمال الأنشطة القائمة في عملية إصلاح قطاع المياه في ظل المشروع الأصلي (العام): (أ) الخدمات الإرشادية والمساعدة الفنية (عن طريق الشركات والأفراد الذين يقدمون الخدمات الاستشارية) لدعم السلطة في صياغة وتحديث السياسات والاستراتيجيات والخطط والتعليمات والمعايير والإرشادات الإصلاحية، (ب) بناء القدرات لدى السلطة لتنفيذ بعض الاستراتيجيات وخطط العمل، بما في ذلك تحديث الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي وإعادة توزيع الطاقم والتدريب والتخطيط التجاري والتنفيذ في السلطة.

2. المساعدة التكميلية في إنشاء مجلس تنظيم قطاع المياه. وسوف ينفذ عن طريق المكون الثاني من التمويل الإضافي الذي جرت مراجعته وأطلق عليه "المساعدة التكميلية للدراسات والتدريب والإنشاء لمجلس تنظيم قطاع المياه". وسوف يشتمل هذه المكون على تشكيلة المجلس، والتعليمات التنظيمية الداخلية، وصياغة السياسات التنظيمية، والإجراءات والمعايير، ووضع وتنفيذ التخطيط التجاري، ووضع تعليمات الموظفين وبناء القدرات وغيرها.
3. إدارة المشروع. أ) تمويل التكاليف التزايدية للتشغيل والاستشارات التي تقتربها السلطة لإدارة أنشطة المكون الأول، ب) تمويل التكاليف التزايدية الدورية والتشغيلية والاستشارية التي تقتربها السلطة لإدارة أنشطة المكون الثاني وتنفيذ الأنشطة المؤسسية المتعلقة بخطة التجارة المؤسسية.

رابعاً. التّمويل (بملايين الدولارات الأمريكية)

التكّلفة الإجمالية للمشروع:	2.00	إجمالي تمويل البنك	0.00
الفجوة المالية:	0.00		
مصدر التّمويل		المبلغ	
الجهة المقترضة	0.00		
شراكة للتنمية الحضرية والمائية في الضفة الغربية	2.00		
تمويل خاص	0.00		
إجمالي التّمويل	2.00		

خامساً. التّنفيد

16. ستضطلع سلطة المياه الفلسطينية بالمكون الأول للمشروع بالإضافة لعدد من المهام المرتبطة به ضمن بوتقة المكون الثالث للمشروع، في حين سيقع على عاتق مجلس تنظيم قطاع المياه تنفيذ المكون الثاني للمشروع وبعض المهام ذات الصلة في المكون الثالث.

سادساً. السياسات الوقائية (بما في ذلك المشاورات العامة)

لا	نعم	السياسات الوقائية التي يفعلها المشروع
X		البند الأول من الإجراء/السياسة التشغيلية الرابعة بشأن التقييم البيئي (OP/BP 4.01)
X		البند الرابع من الإجراء/السياسة التشغيلية الرابعة بشأن الموائل الطبيعية (OP/BP 4.04)
X		البند السادس والثلاثون من الإجراء/السياسة التشغيلية الرابعة بشأن الغابات (OP/BP 4.36)

X		الْبند التَّاسِع من السِّياسة التَّشغِليَّة الرَّابِعة بِشأن إدارَة الأَفاَت (OP) 4.09
X		الْبند الحادي عشر من الإِجْراء/السِّياسة التَّشغِليَّة الرَّابِعة بِشأن المِوارِد المادِية الطَّبيعية (OP/BP 4.11)
X		الْبند العَاشِر من الإِجْراء/السِّياسة التَّشغِليَّة الرَّابِعة بِشأن الشُّعوب الأَصْليَّة (OP/BP 4.10)
X		الْبند الثَّاني عشر من الإِجْراء/السِّياسة التَّشغِليَّة الرَّابِعة بِشأن إعادَة التَّوطين الفُسْري (OP/BP 4.12)
X		الْبند السَّابع والثَّلَاثون من الإِجْراء/السِّياسة التَّشغِليَّة الرَّابِعة بِشأن سلامَة السُّدود (OP/BP 4.37)
X		الْبند الخَمسون من الإِجْراء/السِّياسة التَّشغِليَّة السَّابعة بِشأن المِشارِيع المُقامَة على الممرات المائِية الدِولية (OP/BP 7.50)
X		الْبند السِّتين من الإِجْراء/السِّياسة التَّشغِليَّة السَّابعة بِشأن المِشارِيع المُقامَة في المِناطق المُتَنازِع عليها (OP/BP 7.60)

سَابعاً. جِهات الاتِّصال

سَابعاً. جِهات الاتِّصال

البنك الدَّولي

جِهَة الاتِّصال: إياد رَمال

المسمى الوظيفي: خَبير أول بِمَجال البُنى التَّحتِية

رقم الهاتف: 5366+6535

البريد الإلكتروني: iramal@worldbank.org

جِهَة الاتِّصال: بيتر دَقِيد ميرناخ

المسمى الوظيفي: خَبير أول بِمَجال المِوارِد المائِية

رقم الهاتف: 458-8326

البريد الإلكتروني: dmeerbach@worldbank.org

الجِهَة المُقترضة:

الاسم: مُنظَمة التَّحرير الفِلسطِينِية لِصالح السُّلطة الفِلسطِينِية

جِهَة الاتِّصال: شكْري بِشارة

المسمى الوظيفي: ممثل منظمة التحرير الفلسطينية ووزارة المالية
رقم الهاتف: +972 2 2978830
البريد الإلكتروني: minister@pmof.ps
mofirdg@palnet.com

الوكالات المنفذة:

الاسم: سلطة المياه الفلسطينية
جهة الاتصال: مازن غنيم
المسمى: رئيس سلطة المياه الفلسطينية
رقم الهاتف: 0097222987695
البريد الإلكتروني: mghunaim&pwa.ps

الاسم: مجلس تنظيم قطاع المياه
جهة الاتصال: عبد الكريم أسعد
المسمى: رئيس المجلس
رقم الهاتف: 00972598818757
البريد الإلكتروني: aasad@wsrc.ps

ثامناً. لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال مع:

دار معلومات البنك الدولي
1818 شارع إتش، نيويورك
واشنطن، العاصمة، 20433
هاتف: 522-1500 (202)
فاكس: 522-1500 (202)

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/infoshop>